



المؤتمر السادس والثلاثون

للاتحاد البرلماني العربي

الجزائر - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

2024 27-26 أيار / مايو

تقرير لجنة فلسطين

المؤتمر السادس والثلاثون للاتحاد البرلماني العربي
الجزائر - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

26-27 أيار / مايو 2024

تقرير لجنة فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس الاتحاد،

معالي رئيس المؤتمر،

أصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة رؤساء المجالس ورؤساء الوفود،

السادة المشاركون الأفاضل،

يشرفني أن اعرض عليكم تقرير لجنة فلسطين:

اجتمعت لجنة فلسطين عند الساعة الرابعة عشر من يوم الأحد الواقع في 26 أيار / مايو 2024، وحضر هذا

الاجتماع ممثلو الشعب البرلمانية، الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي، في البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.

2. دولة الإمارات العربية المتحدة.

3. مملكة البحرين.

4. الجمهورية التونسية

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

6. جمهورية جيبوتي.

7. المملكة العربية السعودية.

8. الجمهورية العربية السورية.

9. جمهورية الصومال الفيدرالية.

10. جمهورية العراق.

11. سلطنة عُمان.

12. دولة فلسطين.

13. دولة قطر.

14. الجمهورية اللبنانية.

15. دولة ليبيا.

16. جمهورية مصر العربية.

17. المملكة المغربية.

18. الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

19. الجمهورية اليمنية.

بدايةً، تم انتخاب سعادة عادل خميس المحلاوي، عضو مجلس النواب في جمهورية العراق، رئيساً للجنة، وسعادة الدكتور عدنان محمد، عضو مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، مقررًا.

بعد ذلك أقرت اللجنة جدول الأعمال المحال إليها من المؤتمر والمتضمن البنود التالية:

1- إعداد مشاريع قرارات لجنة فلسطين.

2- ما يستجد من أعمال.

ثم تحدث سعادة عادل خميس المحلاوي، عضو مجلس النواب في جمهورية العراق، رئيس اللجنة، بكلمة تقدم في بدايته بوافر الشكر والامتنان للأخ الرئيس معالي السيد ابراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، على دعوته وحسن الاستقبال وكرم الضيافة، مهنيين الجزائر والمجلس الشعبي الوطني وسيادته على تسلمه رئاسة الاتحاد متمنين له السداد والنجاح في عمله خدمةً لقضايا أمتنا العربية، ورحب بالسيدات والسادة أعضاء الشعب البرلمانية في الاتحاد البرلماني العربي المحترمون، والحضور الكريم مع حفظ المقامات والألقاب.

وأكد سعادته في كلمته في افتتاح الجلسة أننا في العراق نتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية مركزية ومبدئية، وختم كلمته بتمنياته للمجتمعين والمؤتمرين النجاح في أعمال الاجتماع، مكرر مقالة السيد رئيس مجلس النواب سيادة السيد محسن المندلاوي: سنشهد تحرير فلسطين وسنشهد دولتها على كامل أراضيها بصمود المقاومين والأحرار، وسيبقى الكيان الصهيوني مكبلاً بجرائمه وجرائم الإبادة الجماعية.

مقدمة

مع تفاقم وتصاعد وتيرة الممارسات الصهيونية العنصرية المهيمنة، في قطاع غزة وعموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإمعان سلطات الكيان الصهيوني ومستوطنيه المارقين، في التحريض على الإبادة الجماعية، والمجاهرة بنية القضاء على الشعب الفلسطيني وتحجيره من وطنه، فضلاً عن تدمير البنية التحتية بشكل شبه كامل، فإن لجنة فلسطين، التي تجتمع للمرة الأولى، بعد مصادقة المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، على تعديلات ميثاق الاتحاد البرلماني العربي، ونظامه الداخلي، وبعد مناقشة جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال وتداول الآراء حول مضمونها،

فقد خلّصت اللجنة إلى التوصيات الآتية:

1. التشديد، في جميع المحافل الدولية والإقليمية، على أن قضية فلسطين العربية، هي جوهر الصراع العربي-الصهيوني في الشرق الأوسط، وأن التوصل إلى حل لهذا الصراع المزمع، لن يكون ممكناً في ظل وجود كيان عنصري دموي، هدفه الوحيد إغراق المنطقة أكثر فأكثر، في دوامات العنف والحقد والكراهية وسفك الدماء.
2. التأكيد، على أنّ الفلسطينيين يدفعون القتل والذل والهوان عن أنفسهم، فهم لم يتجاهلوا أبداً أية فرصة، للحوار وإمكانية التوصل إلى اتفاق مشترك، إلا أن سلطات الكيان الصهيوني أبت وتجنّبت، وأمعنت بطغيانها واستبدادها، الذي أطلق عملية "طوفان الأقصى"، كردّ طبيعي على ممارسات المحتل وانتهاكاته المشينة، واسه وإقامة دولته.
3. مطالبة، المجتمع الدولي وجميع الأطراف الفاعلة دولياً، بالخروج عن صمتهم المطبق إزاء استمرار مجازر الإبادة الجماعية، المرّوعة والوحشية، التي يرتكبها الكيان الصهيوني الهمجى، بحق الشعب الفلسطيني الشقيق في قطاع غزة، ومختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة، واتخاذ موقف دولي حازم وموحد، لوقف حمام الدم الفلسطيني المستمر منذ أكثر من سبعة عقود، ورفض ممارسات التهجير القسري والعنصري للشعب الفلسطيني.
4. دق ناقوس الخطر، على النطاق الدولي، للتحذير من خطورة وتداعيات الوضع الإنساني والصحي المتهالك في قطاع غزة، الذي يتعرض يومياً للقتل العمد والتجويب، ناهيك عن محاولات الكيان الغاصب، وضع الشعب الفلسطيني أمام خيارين لا ثالث لهما، فإما القتل أو التهجير القسري، الأمر الذي يُعدّ انتهاكاً فاضحاً لمبادئ القانون الدولي، وجميع المواثيق والعهود والقرارات الدولية ذات الصلة.

5. تحميل، الأمم المتحدة والهيئات الحقوقية مسؤولياتها القانونية والأخلاقية والتاريخية للضغط على سلطات الكيان الصهيوني، وإلزامها بالاتفاقات الدولية الموقعة بشأن الإفراج الفوري، عن جميع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، خاصة الأسرى القدامى والمرضى، من الرجال والنساء والأطفال على حد سواء.

6. تجريم، سلطات الكيان الصهيوني، بالسرقة ونهب الموارد الطبيعية والتعدي على المناطق البحرية الفلسطينية، بهدف التنقيب عن الثروات الطبيعية الفلسطينية، في ظل انشغال الجميع داخلياً وخارجياً بالحرب الدائرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

7. الالتزام الفوري، بدخول المساعدات الإنسانية والطبية إلى قطاع غزة، بشكل كاف ودون أية عوائق مع ضمان الوصول الآمن، لمواجهة الأزمة المتفاقمة، ودرء المجاعة والحد من انتشار الأمراض الفتاكة.

8. التصدي، لمحاولات الكيان الصهيوني غير الشرعية، لفرض الهيمنة الثقافية والسياسية والاقتصادية، على المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة، واتخاذ قرارات عربية جماعية، لوقف هذه الممارسات وجميع أشكال العريضة الصهيونية.

9. الترحيب، بقرار الجمعية العامة بشأن العضوية الكاملة لدولة فلسطين، ودعوة مجلس الأمن لإعادة النظر في قراره بهذا الشأن، والتأكيد مجدداً على أن عدم قبول العضوية الكاملة لدولة فلسطين، إنما يفتح الباب على مصراعيه لاستمرار الكيان الصهيوني، في عدوانه وانتهاكاته لمبادئ القانون الدولي، ونسف أي فرصة محتملة للسلام المنشود، ومضاعفة الجهود العربية والدولية لحصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة بميثاق الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار انضمام دول وازنة اسبانيا، إيرلندا، والنرويج ليصل عدد الدول التي اعترفت بدولة فلسطين الى 143 دولة،

10. المطالبة، بوقف بناء البؤر الاستيطانية السرطانية، في مختلف الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفعيل الآليات الدولية القانونية، التي تضمن محاسبة سلطات الكيان الصهيوني، وإلزامها فعلياً بتطبيق قرارات الشرعية الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن الدولي رقم /2334/، الذي نصّ صراحةً على عدم شرعية المستوطنات، على الأرض المحتلة منذ عام 1967، ومطالبتها بوقف الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، كونها أراضٍ محتلة لا يجوز أبداً نقل السكان إليها.

11. تكثيف، التشاور والاتصالات بين رؤساء المجالس والبرلمانات العربية من جهة، وبرلمانات الدول الصديقة المساندة للقضية الفلسطينية من جهة أخرى، من أجل تجريم الاحتلال وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني الصامد، في وجه آلة القتل الصهيونية، وتوفير كل ما يلزم لإعادة توجيه البوصلة الدولية، من أجل منح فلسطين العضوية الكاملة، في منظمة الأمم المتحدة، فضلاً عن كامل حقوقها، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير، وتأسيس دولة مستقلة ذات سيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

12. يُشَدَّد، في جميع المحافل الدولية، على أنّ حلّ الصراع العربي-الصهيوني لن يكون ممكناً أو محتملاً إلا بإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب من الجولان السوري المحتل ومزارع شبعا وكفرشوبا والغجر وكافة الأراضي اللبنانية المحتلة.

13. حشد الدعم الإقليمي والدولي لتأييد مذكرات التوقيف الصادرة عن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بحق رئيس الوزراء الصهيوني ووزيره للدفاع ومحاسبتهم لمجرمي حرب لما اقترفته أيديهما من إبادة جماعية بحق الفلسطينيين العزل في حرهم على قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المستهدفة، وإصدار أوامر قبض بحق مجرمي هذه الحرب (قادة الكيان الصهيوني)

14. مواصلة التحرك الحثيث والسريع إقليمياً ودولياً لإرغام الكيان الصهيوني لوقف حربه الجائرة على غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المستهدفة وفتح الممرات أمان المساعدات الإنسانية المكدسة على حدود بعض الدول العربية المجاورة.

15. تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لبرلمانات الاتحاد بالتنسيق مع المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية لمساندة قضايانا العربية وقضايا المنطقة، وتأكيد الحضور الفعال والمؤثر في المحافل البرلمانية الدولية... من خلال تكثيف أعمال لجنة الشؤون السياسية في مجال العلاقات الدولية.

16. دعوة المجتمع الدولي، وخاصة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلى الإسراع بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس، وتمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته المشروعة في السلم والأمن.

17. الدعوة لرأب الصدع ووحدة الصف ونبذ الخلافات بين القيادات الفلسطينية الشقيقة وفصائلها ومواجهة العدو بروح واحدة.

18. العمل على تشكيل وفد يضم الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي برئاسة شعبة الرئاسة، يكلف بمهمة التواصل مع البرلمانات والمجالس والاتحادات الإقليمية والدولية من أجل حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة بميثاق الأمم المتحدة.

19. الدعوة إلى تكثيف اجتماعات لجان الاتحاد المختصة شهرياً عبر منصات الاتصال المرئي لإنجاز المهام.

20. شكر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على احتضانهم لمؤتمر الاتحاد الحالي.

21. التأكيد على مساندة مجلس النواب العراقي للبرلماني الجزائري في رئاسته للاتحاد.

واختتمت اللجنة أعمالها في تمام الساعة الرابعة والنصف من مساءً من يوم الأحد الواقع في

2024/05/26

ونرجو المؤتمر الكريم المصادقة على هذا التقرير.

الرئيس

عادل خميس المحلاوي

المقرر

الدكتور عدنان محمد